المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 15 -- العدد 02 -- جانفي 2024 ص 49 - 69

الفكر السياسي للعثمانيين الجدد واسهاماتهم في دستور 1291ه/ 1876م.

The Political Thought of the Young Ottomans and their Contribution to the 1876 Constitution.

سهام بومنير- طالبة دكتوراه (Boumenir.siham@univ-medea.dz)	تاريخ الدولة العثمانية 1454-1924	جامعة يحي فارس المدية، مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور (الجزائر)
نادية طرشون - أستاذة التعليم العالي (Terchoune.nadia@univ-medea.dz)	تاريخ حديث ومعاصر	جامعة يحي فارس المدية، مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور (الجزائر)

DOI :

الإرسال: 2023/03/29 **القبول**: 2023/12/31 **النشر**: 2024/01/13

ملخص:

نعالج في هذه الدراسة المعارضة السياسية العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما شهدته من نشاط وحركية في الأفكار والمطالب الإصلاحية، لتتحول من التنديد بالاستبداد والتسلط الذي يمارسه الباب العالي، إلى مطالب بالملكية الدستورية المشروطة بقوانين تقوم على فصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتضمن الحقوق والحريات الأساسية للرعايا مع حفظ مبدأ المساواة وما يستلزمه من نبذ التفرقة على أساس ديني أو عرقي. وكانت جمعية العثمانيين الجدد بمختلف شخصياتها وافكارها قد خاضت نضالا سياسيا وأدبيا داخل الدولة وخارجها بغية تجسيد نظريات أعضائها المتأثرة بالأفكار الغربية، وفكرة الحكم النيابي على قاعدة التقاليد السياسية الإسلامية. وكان الهدف هو الوصول بالدولة العثمانية لمصاف الدول الأوروبية، وقد تحقق البعض من أفكار الجمعية في دستور.

كلمات مفتاحية: الدولة العثمانية؛ الاصلاحات؛ العثمانيون الجدد؛ الفكر السياسي؛ الدستور.

Abstract:

Within this study, we address the Ottoman political opposition during the second half of the nineteenth century and the cynicism of reform demands, from denunciation the tyranny and authoritarianism dominated by the Sublime Porte, to conditional and specific constitutional by laws adjudicated by the three authorities, guaranteeing the fondamental rights and freedoms of nationals and their equality without religions or racial distincti.

The Young Ottoman's society whith its various personalities and ideas had a political and moral struggle inside and outside the state to reflect ththeir theories influence by western ideas and parliamentary rule on a basis of islamic political

traditions and to bring the Ottoman Empire to the ranks of European countries, so that some of them were verified in the 1876 constitution.
Keywords : Ottoman Empire; Reforms; Young Ottomans; Political Thought; Constitution

مقدمة:

تبنت الدولة العثمانية جملة من الإصلاحات مع نهاية القرن الثامن عشر واستمرت لغاية سقوطها، ومن أشهر تلك الإصلاحات التنظيمات التي ظهرت واستمرت ما بين (1255هـ/1839م- 1291هـ/1876م) واستطاعت أن تحدث نقلة حقيقية خاصة في الجانب القانوني، باعتمادها التشريع الوضعي بدل التشريع الإسلامي، كما ساهمت في تحديث مؤسسات الدولة، وتطوير الحركة التغريبية في المجالين السياسي والاجتماعي، وكان مهندسها الصدر الاعظم مصطفى رشيد باشا(1801-1858) وتلاميذه من بعده علي باشا(1814-1871)، فؤاد باشا(1815-1869)، ثم مدحت باشا(1822-1882). أحدثت هذه الإصلاحات تحولا كاملا في نظم الدولة ومؤسساتها وانعكس على المجتمع؛ إذ انتجت طبقة ثقافية شابة متأثرة بالفكر الغربي، في نفس الوقت متشبعة بالروح الوطنية قادت حركة معارضة ضد الإصلاحات نفسها.

ورغم أن قناعات وتطلعات هؤلاء الشباب غير متجانسة ومتباينة في كثير من الأحوال، إلا أنهم حاولوا خلق نظم جديدة تحكم البلاد على غرار الدول الاوربية وقتها، تمكّن الدولة من تجاوز ضعفها وحماية أراضيها من مخططات التقسيم، وإيقاف التدخلات الأجنبية. كما كتب لهذه الطبقة أن تقود الحركة الثقافية بعد أن فقد العلماء هذا الدور، وأحدثت تحولا في عملية الإصلاح والتحديث التي كانت حكرا على النخبة الحاكمة دون غيرها، وقد تمكنت بعد نشاط سياسي وفكري أن تكون طرفا في عملية كتابة أول دستور عثماني ظهر عام 1291هـ/ 1876م .

حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على دور هذه الطبقة الثقافية الأدبية في عملية الإصلاح القائمة في الدولة العثمانية والتعرف على مقومات فكرها السياسي وآليات تجسيده على أرض الواقع، كما أشرنا إلى الأوضاع الداخلية للدولة التي كان من شأنها أن تدفعها للبحث عن أنماط إصلاحية تناسب طبيعتها ومجتمعها، بدل التقليد الأعمى للغرب

لتصل إلى ضرورة إقامة حكم برلماني. لذلك كان هدفنا توضيح مسار المثقفين العثمانيين في بلورة أفكارهم السياسية.

وعليه تتركز إشكالية هذه الدراسة في البحث في الفكر السياسي لأعضاء جمعية العثمانيين الجدد، ومدى تمكنهم من ترجمة أفكارهم ورؤيتهم الإصلاحية إلى مواد وبنود في أول دستور للدولة العثمانية. ووفق هذا قمنا في البداية بالتعريف بجمعية العثمانيين الجدد، ثم تقديم تعريف عام لمفهوم الدستور. بعدها قمنا بجرد ملخص للأوضاع الداخلية التي شهدتها الدولة العثمانية خلال مرحلة التنظيمات، لنصل إلى عرض النظريات السياسية للعثمانيين الجدد، ثم إبراز دورهم في صياغة دستور 1291ه/1876م، وفي الأخير قمنا بتقييم مدى نجاح أعضاء الجمعية في مهمتهم من خلال عرض أهم بنود الدستور .

وقد استخدمنا المنهج التاريخي الوصفي بغية عرض أوضاع الدولة السياسية في الفترة التي سبقت إصدار الدستور، واستعنا بالمنهج التاريخي التحليلي، والمنهج التاريخي النقدي في التعريف بنظريات أعضاء جمعية العثمانيين الجدد، وتتبع نشاطهم السياسي، ثم اقتفاء أثر أفكارهم في بنود الدستور.

1- التعريف بجمعية العثمانيين الجدد:

أثناء رحلة ترفيهية في غابات بلغراد الواقعة خارج إسطنبول في صيف 1282ه/1865م، قامت بها بعض الشخصيات العثمانية الرافضة لأوضاع الدولة، خاصة تعاظم سيطرة الباب العالي على شؤون الدولة بعد وفاة الوزير مصطفى رشيد باشا. فاتفقوا على تأسيس تحالف وطني مستوحى من حركة الكاربوناري الايطالية، يهدف لتغيير الحكم المطلق إلى حكم دستوري، واتخاذ إجراءات تحد من سلطة الوزيرين علي باشا، وفؤاد باشا، واعتبارهما المسؤولين عن الحالة الكارثية الذي صارت إليه الدولة. بسبب استبدادهما بالسلطة واتباع سياسة خاطئة في تسيير الوضع، وتعيين موظفين من حاشيتهما ووصد الأبواب أمام الكفاءات الشّابة، إضافة لفتحهما الباب على مصراعيه أمام التدخل الأجنبي في شؤون الدولة بسبب الإصلاحات التي اعتمداها، واتفق أولئك

الشباب أيضا على تقديم التماس للسلطان لفضح جرائمهما وعزلهما .(Mardin, 2000, PP. 10, 11)

وقد أطلق اسم Jeune Turquie على هذه الجماعة من طرف الأمير المصري مصطفى فاضل باشا، على غرار الجمعيات الأوروبية التي تأسست في عقود سابقة كإنجلترا الفتاة وفرنسا الفتاة. وقام كل من نامق كمال وعلي سعاوي بترجمته لاسم العثمانيين الجدد أو الشباب، وأصبح هذا المصطلح الفرنسي إضافة لمصطلح Jeunes Turques عنوانا لمنشورات أعضاء الجمعية (لويس، 2016، ص 191، 192).

2- مفهوم الدستور:(constitution)

الدستور لغة هو مصطلح فارسي معناه صاحب القاعدة ومنه لقب الوزير بالدستور، وجاء في خطابات السلطان للوزراء "الدستور المعظم والمشير المفخم"، كما يأتي الدستور بمعنى الإذن فكان يقال للجنود أنهم أخذوا الدستور. أطلق هذا اللفظ فيما بعد على الكتاب الذي يحتوي على قوانين الملك وضوابطه، وهو نفسه الذي أطلقه العرب على مجموعة الأنظمة والقوانين التي وضعتها الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مقتدية في ذلك بالدول الأوروبية (أرسلان، 2008.ص 07، 08).

أما اصطلاحا فهو أهم وثيقة في الحياة السياسية للمجتمع والدولة، وهو مجموع القواعد القانونية التي تحدد نظام الحكم وشكله؛ إذ يبين الدستور طبيعة النظام السياسي، وهيئات الدولة وسلطاتها، وكيفية انبثاقها، واختصاصها، وحركية تغيّرها، وعلاقاتها فيما بينها، ثم علاقاتها مع المواطنين وحقوقهم وواجباتهم، وهو ضمانة لحريات الأفراد وحقوق الجماعات. ويفترض أن تقوم الهيئة القضائية بحمايته من أي عبث من قبل الهيئات الأخرى، ومن هنا كان استقلال القضاء في الدولة أمرا حيويا. كما يحق للشعب وهو مصدر السلطات في العديد من الدساتير إجراء تعديلات على النصوص القانونية التي تحكمه (الكيالي ، د.س، ص 679، 680).

هذا هو المفهوم اللغوي والاصطلاحي للدستور أو ما يقابل اللفظ الأجنبي constitution، بيد أنّ الأتراك أطلقوا إلى جانب مصطلح دستور مصطلحي القانون الأساسي والمشروطية.

3- الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية قبل الإعلان عن الدستور:

1.3- الإصلاحات والتنظيمات العثمانية وتمهيدها للدستور:

يعتبر الإصلاح من المواضيع التي شغلت حيزا هاما في السياسة العثمانية منذ القرن السابع عشر وحتى نهاية الدولة، وهذا بعد استشعار الضعف الذي استشرى في مؤسسات الدولة، بداية كان الإصلاح محاولة لإعادة مجد مؤسسات الدولة الأصيلة خاصة مؤسسة الإنكشارية. ومع توالي الهزائم العسكرية أمام القوى الأوروبية، اقتنعت الشخصيات الفاعلة في الدولة، على ضرورة الأخذ بأسباب التقدم الأوروبي للوصول إلى حالة التفوق في الجيش والتنظيمات العسكرية. وهكذا شرعت الدولة في سلسلة من الإصلاحات على النمط الأوروبي دامت طيلة القرن الثامن عشر، واستعانت فيها بالخبراء الأوروبيين، ما كان له بالغ الأثر على بقية المجالات؛ إذ بدأت أفكار التحديث تنتشر من خلال انتشار الكتب المترجمة، والسفارات العثمانية في الدول الأوروبية. كل هذا شكل عاملا في تكوين طبقة من المثقفين المتشربين بالأفكار الغربية متقنين للغاتها (زيادة، 2016، ص ص 49-54).

وبهذا استطاعت الدولة العثمانية قطع شوط كبير في التوجه نحو تغريب مؤسساتها، وتعرف نشاط أكبر عهد السلطانين سليم الثالث (1789-1807) وخلفه محمود الثاني (1807-1839). وانعكس هذا الأمر على إدارة الدولة وقوانينها؛ حيث تبنت بعض الإصلاحات في مجال حقوق الرعية، وتقييد سلطة الموظفين والسلطان، كان أشهرها فرمان الاتفاق الذي عقده الصدر الأعظم علمدار مصطفى باشا مع أعيان واقطاعي الأناضول والروملي سنة 1223ه/ أكتوبر 1808م، وتم الاتفاق على مرسوم غير مسبوق في التاريخ العثماني عرف بـSened-iTifak ، الذي نصّ على تحديد سلطة السلطان فيما يتعلق بالضرائب، وإقرار حرية الأعيان في حكم مقاطعاتهم، مقابل مساندة الحكومة في إصلاحاتها ودعمها بقوة عسكرية وقت الأزمات. وقد اعتبره المؤرخون دستورا بسيطا، وهناك من رأى أنه عبارة عن ماجنا كارتا بنسختها العثمانية (Akyıldız, 1998, pp. 209, 210) إلا أن مفعول الوثيقة بقي محدودا جدا، خاصة أن السلطان لم يوقع عليها لأنه رأى فيها تقييدا لسلطته بعد توسيع حقوق وامتيازات الأعيان، في حين رأى فيها الوجهاء تقييدا لاستقلالهم. وبوفاة علمدار على أيدي الإنكشارية الثائرين ضده أوقف العمل بهذا

المرسوم، إلا أنه يبقى خطوة مهمة في التطور الحقوقي والسياسي في الدولة العثمانية (Shaw, 1977, p. 03).

بقي الوضع على ما هو عليه حتى عهد فرمانات التنظيمات التي أعلن عنها مع عهد عبد المجيد (1839-1861) كان أولها خط شريف كلخانة الذي يعد ميثاقا شبه دستوري؛ إذ حاول مصطفى رشيد باشا صياغته على نمط الدساتير الأوروبية وضمّنه بعضا من قيم الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان (عبد الرحيم مصطفى، 1986، ص 199)، وجاء فيه إقرار بالتعددية العرقية والدينية داخل الدولة، وعلى حقوق مدنية يتساوى فيها الرعايا على أساس الانتماء للدولة لا الانتماء للدين. ليتبعه مع نهاية حرب القرم عام 1272هـ/1856م مرسوم إصلاحي آخر هو خط شريف همايون الذي أعلن عشية مؤتمر باريس، وكان استجابة للضغوط الأوروبية؛ إذ أعلنت الدولة عن حرية العبادة والمساواة التامة للعثمانيين مسلمين ومسيحيين أمام القضاء، وفي مجال الضرائب، مع الحفاظ على تنظيماتها الطائفية التقليدية، إضافة لإقرار تسهيلات أكبر للأجانب (مونتران، 1992، ص 121).

كما تخللت هذه الإصلاحات تجارب نيابية عام1261هـ/1845م؛ حيث حاول السلطان عبد المجيد تشكيل مجلس من أعيان الولايات، ودعوتهم لحضور دورات مجلس التشريعات القضائية، وأفضى على هذا المجلس سلطة تشريعية، لكنه لم يوفّق في تشكيله (لويس، 2016، ص 190). ومع نهاية حكمه ظهرت حركة معارضة شارك فيها عدد من العلماء والطلبة والضباط، وإن تضاربت حولها آراء المؤرخين إلا أن الكثير منهم اعتبرها حركة دستورية، انتهت بإلقاء القبض على أفرادها وعرفت في التاريخ بحادثة قللي (Mardin, 2000, p.28). وعلى عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876) تم تشكيل مجلس شورى الدولة في 1285 هـ/ 1868 أو كما يعرف مجلس والا وتكوّن من قسمين أحدهما يختص بالأمور الإدارية سمي مجلس شورى، والتاني بالأمور القضائية سمي ديوان الأحكام العدلية، وكانت أعمال شورى الدولة أشبه بهيئة تشريعية، وقد أعلن السلطان عبد العزيز في افتتاح المجلس أن نظام الدولة الجديد قائم على فصل السلطات (اوزتونا، 1990، ص 75).

علاوة على هذه الإجراءات المذكورة في مركز الدولة كانت هناك محاولات لإصلاحات دستورية في الولايات التابعة لها، فمع أواخر 1278ه/1861م أعلن باي تونس عن أول دستور على النمط الغربي في بلد إسلامي، وكان متكونا من مجلس تشريعي تشكل من ستين عضوا يترأسهم الباي، الذي أبقى على السلطة التنفيذية في يده. وفي عام 1283ه/1866م أعلن الخديوي إسماعيل عن دستور مصر وتشكيل مجلس نواب (لويس، 2016، ص 190). كل هذه التجارب كان لها دور في بلورة وتعميق فكرة الحكم النيابي والنظام الدستوري لدى الطبقة السياسية العثمانية وكانت منطلقا للمطالبة بتمثيل أوسع وحقيقي للرعايا العثمانيين على اختلافهم في أجهزة الدولة .

2.3- تشكّل القوميات وظهور الفكر الاستقلالي:

لقرون طويلة اعتمد العثمانيون في نظامهم الاجتماعي على طوائف دينية لكل منها نظامها الداخلي الخاص، فخلق هذا مجتمع ملل لا يوجد أي رابط بينها. ومع التحولات التي شهدتها الدولة بعد الانفتاح على الخارج وبداية الزحف الميركنتلي الأوروبي على أراضيها، بدأت الملل المسيحية المنضوية تحت أراضيها تتنبه لضعف العثمانيين، فتعاظم الشعور القومي لديها.

ظهرت أول تجارب الشعوب الغير مسلمة في الاستقلال عن الدولة العثمانية مع مطلع القرن التاسع عشر؛ إذ كان الصرب أول من حصلوا على استقلال ذاتي عام 1232ه/1817م، لتتبعه الثورة اليونانية التي حصل بموجبها اليونانيون على الاستقلال، بعد دعم من القوى الكبرى بموجب معاهدة لندن 1245ه/1830م (كوارترت، 2004، ص ص 115-118). ونظرا لهذه التجارب حاول رجال الإصلاح من خلال تطبيق مبدأ المساواة صهر كل رعايا الدولة في بوتقة واحدة، يكون ولاؤها للدولة ووضع حد للتدخل الأجنبي، بيد أن الشعوب المسيحية استغلت الإصلاحات للحصول على المزيد من الامتيازات. وتحت تأثير الأفكار التنويرية الغربية، تعالت أصوات الشعوب البلقانية مطالبة بالاستقلال، خاصة أنها استفادت من تشكيل كنائس قومية مستقلة عن البطريركية الارثوذكسية في إسطنبول، كما أعيدت الأهمية للغات هذه الشعوب (مونتران، 1992، ص ص 122-125).

وبالرغم من تضمين معاهدة باريس 1272هـ/1856م مادة تنص على عدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، إلا أن الدول الأوروبية وسعيا لحفظ مصالحها لم تتوانى عن إشعال النعرات والفتن بين الأقليات، مدعية أنها تقوم بحمايتها (Mardin, 2000, p.16). ففي 1275هـ/ 1860م ظهرت اضطرابات في البوسنة والجبل الأسود، تحوّلت لثورة بدعم من الصرب ولم يتم القضاء عليها إلا عام1277هـ/1862م، وفي نفس العام اشتبكت الحامية العثمانية في بلغراد مع السكان المحليين وانتهت تلك الفوضى بانسحاب العثمانيين نهائيا إلى داخل قلعة بلغراد. كما استغلت اليونان الحديثة الاستقلال هذه الاضطرابات لتحريض سكان كريت على الثورة، ما استدعي تدخل عسكري عثماني وجهود ديبلوماسية، وانتهى كل ذلك بصدور فرمان 1283هـ/1868م الذي منح الجزيرة حكما ذاتيا (احسان اوغلو، 1999، ص 109).

حاولت السلطة العثمانية الحفاظ على استقرار البلقان، وتقديم المزيد من التنازلات والمزايا للسكان. بيد أن النفوذ الروسي في المنطقة مدعما من حركة الجامعة السلافية تمكن من إثارة البلغار ضد الأتراك المسلمين، وتم قتل ألف مسلم. فرد حاكم ولاية الطونة بقتل أعداد كبيرة من البلغار ما أثار حفيظة الرأي العام الأوروبي ضد الدولة العثمانية بعد أن بالغت الصحافة الأوروبية في تضخيم عدد القتلى (اوزتونا، 1990، ص ص 66-82). وتجددت الثورة في الهرسك والجبل الأسود عام 1291هـ/1875م ارتكب الثوار فيها مجازر وحشية ضد المسلمين، ما اضطرهم للدفاع عن أنفسهم بحمل السلاح (احسان اوغلو، 1999، ص 108). بهذه الأحداث الدموية وصلت القومية لدى الشعوب البلقانية إلى تعصب وعداوة شديدة تجاه العثمانيين المسلمين، أنذرت عن انفجار وشيك في المنطقة خاصة وسط دعم كامل لهذه الحركات من طرف الرأي العام الاوروبي.

3. 3 - ظهور طبقة سياسية معارضة:

سارت الطبقة الحاكمة العثمانية في مشروع تحديث واصلاح لم يرق لتطلعات المثقفين العثمانيين، خاصة أنه كان استجابة ظرفية للتطورات والتهديدات التي ألمت بالدولة، ومعظم فرمانات التنظيمات أصدرت ترضية للدول الأوربية أو لكسب المزيد من الغطاء القانوني لسياسة الاستبداد التي مارستها، كما أنها لم تحقق أي تقدم في مسائل القوميات ودعوات الانفصال. في الوقت الذي سببت حالة من الاستياء والتذمر بين

الأوساط المسلمة وقد عبر أحمد جودت باشا عن هذا؛ إذ يرى أن فرمان 1272ه/1856م حرم المسلمين من حقوقهم التي لطالما تمتعوا بها تحت حكم الدولة العثمانية والتي نالوها بجهاد وتضحيات أجدادهم (Cevdet Paşa, 1953, p. 68) . في ظل هذه السياسة تشكلت طبقة من الشباب تكون معظمهم في مكاتب البيروقراطية وتسلسلوا في سلمها، أو في مكتب الترجمة فاطلعوا على أليات الإدارة ومكامن الضعف والفساد بها، في نفس الوقت تعرفوا على فكر الفلسفة التنويرية متأثرين بأفكار ومبادئ الثورة الفرنسية، والحكومات الدستورية التي ظهرت بأوروبا. تبلورت مطالبهم في دولة تجمع كل العصبيات المنتشرة في الدولة العثمانية، في إطار إصلاح يتماشى والقيم العالمية: المجتمع المدني وحقوق الانسان والحريات(koçak, 2021, p. 415) .

أول شخصية مثلت هذه الطبقة ومطالبها الأديب والصحافي إبراهيم شناسي ولد في إسطنبول عام 1242ه/1827م والده محمد آغا قائد المدفعية، تلقى تعليمه الابتدائي ليتخرج كاتبا في الطوبخانه. تم إرساله من طرف السلطان مع مجموعة من الطلاب إلى باريس لدراسة المالية عام 1265ه/1849م، تعرف على الشاعر لمارتين وأصبح صديقا له. عند عودته عمل لفترة في طوبخانه، ثم عضوا منتخبا في مجلس التعليم 1271ه/1855م برعاية من مصطفى رشيد باشا. نشر جريدة ترجمان أحوال سنة 1276ه/1860م، ثم تصوير أفكار سنة 1278ه/1862م, كان لشناسي الفضل الأول في إدخال الأدب الغربي للدولة العثمانية وأنتج أول أنواع الشعر والأدب على النمط الغربي، كما كان له فضل تأسيس أول صحافة تركية خاصة وهو أول من استخدم مصطلحات شعب ووطن. توفي عام 1284ه/1869م بعد إصابته بورم في المخ (Karaalioğlu, 1982, p. 193).

إلى جانب شناسي كان هناك أعظم شعراء تركيا أديب التجديد وشاعر الوطن والحرية نامق كمال ولد عام 1256ه/1840م في مدينة تيكرداغ، والده كان رئيس الفلكيين. في 1273ه/1857م انتقل لإسطنبول؛ حيث تعلم اللغة الفرنسية، وتفجرت قريحة الشعر لديه فكتب ديوانا صغيرا بنمط شعر الديوان، عين كاتبا في غرفة الترجمة عام 1279ه/1863م وهناك التقى شناسي وبدأ الكتابة في صحيفة تصوير أفكار، ثم تولى رئاسة تحريرها بعد نفي شناسي لباريس عام 1281ه/1865م. نظرا لمقالاته المعارضة للسلطة نفي بدوره لباريس ومنها للندن؛ حيث أنشأ هو وزميله ضياء باشا جريدة حرية عام

1283هـ/1868م التي أصبحت الناطق الرسمي لجمعية العثمانيين الجدد، عاد لإسطنبول بعد إصدار عفو عام عن السجناء والمنفيين السياسيين في 1285هـ/1870م. وواصل عمله السياسي بإنشاء جريدة عبرة وبسبب أفكاره المعادية للسلطة التي عبر عنها صراحة في مسرحية وطن المعروفة بسلسترا، سجن ثلاث سنوات في فاماغوستا وبقي هناك إلى غاية عزل السلطان عبد العزيز فعاد لإسطنبول، وكان له دور في تحرير الدستور (Karaalioğlu, 1982, pp. 237, 238).

أما الشخصية الثالثة التي لعبت دورا لا باس به في الطبقة البيروقراطية وفي الأدب العثماني فكان ضياء باشا ولد في إسطنبول عام 1240هـ/ 1825م، كان والده كاتبا في جمارك غلطة، تحصل على تعليمه الابتدائي في السليمانية والثانوي في بايزيد. تأثر كثيرا بالأدب الشرقي وأصبح يقرض الشعر الديواني، غير أن التقاءه بمصطفى رشيد باشا ورعايته له حوّل مساره تماما؛ إذ ألحقه ككاتب في قصر السلطان عبد المجيد. وحثّه على تعلم اللغة الفرنسية فتمكن منها وترجم رواية تيليماك Les Aventure de Telemaque ومسرحية طرطوف Tartuffe لموليير كما ترجم تاريخ الأندلس ومحاكم التفتيش. وبوفاة الوزير مصطفى رشيد باشا دخل ضياء باشا في صراع مع علي باشا وفؤاد باشا فابعد بتعيينه حاكما على قبرص بعدها اماسيا. وبمجرد عودته لإسطنبول عيّن في مجلس والا بالبوسنة والهرسك. وانضم لجمعية العثمانيين الجدد التي حاول الباب العالي تفريقها بتعيين أعضائها في مدن مختلفة، ما جعل ضياء باشا يفر لباريس ثم لندن، ليستقر هناك ويؤسس بمعية نامق كمال جريدة مخبر ثم حرية. بيد أن وفاة علي باشا سمح لضياء بالعودة لإسطنبول وممارسة دوره المعارض حتى فترة مراد الخامس (1876)؛ حيث عين وكيل وزارة التربية والتعليم. وفي عهد حكم عبد الحميد الثاني (1876-1908) وفي إطار سياسة إبعاد معارضيه عيّن في حكم بعض الولايات كسوريا، قونية، ثم أضنة وفي رحلته إلى هذه الأخيرة عام1297هـ/ 1880م توفي في الطريق ودفن هناك (Kurgan, 1963, PP. 03, 04).

كما يعد على سعاوي أكثر الشخصيات نشاطا وجدلا في جمعية العثمانيين الجدد، ولد في 1255هـ/1839م بإسطنبول، التحق سعاوي بالمدرسة الرشدية داوود باشا عين بعد تخرجه في منصب ديني بنظارة الحربية، ليغادرها بعد ثلاث سنوات متوجها للحج.

في هذه المرحلة درس الحديث النبوي واهتم به، كما اهتم بمفهوم العدالة في الرسالة الإسلامية ونهيها عن الظلم والاستبداد. تقلب في عدة وظائف في التعليم والإدارة ساعدته في فهم عمل الإدارة والسلطة والوقوف على مظالمها. كما أسّس صحيفة مخبر عام 1283ه/1867م، ونظرا لمقالاته الشديدة اللهجة اتجاه الحكومة أغلقت جريدته ونفي لكستاموني ومنها فر لباريس؛ حيث التقى بنامق كمال وضياء باشا، وتعاونوا على اصدار جريدة مخبر. تم ابعادهم عن باريس أثناء زيارة السلطان عبد العزيز لها فانتقلوا للندن، وفيها افترق المناضلون الثلاث ليصدر سعاوي جريدة مخبر ثم العلوم التي ابتعدت قليلا عن السياسة؛ إذ تنوعت مواضيعها لتصبح أشبه بموسوعة. وبعد تولي السلطان عبد الحميد الحكم أصدر عن سعاوي عفوا خاص فعاد لإسطنبول(Çelik, 1993, p. 01) . وتم تعيينه مديرا لثانوية غلطة غير أنه اقيل منها، ليؤسس جمعية اسكودار؛ حيث نجح في تجميع مهاجري الروملي وخطّط للانقلاب على عبد الحميد بعد تعطيله الدستور وقرر إجلاس السلطان مراد لكن مخططه أحبط، وقتل في قصر جيرغان في 1295ه/1878م (Uğurlu, 2010, pp. 209, 210).

في البداية لم تكن لهذه الشخصيات معارضة سياسية واضحة اتجاه الحكومة أو السلطان، بل كانوا أطرافا في الخصام الذي دار في الكواليس بين رشيد باشا من طرف، وعلي باشا، وفؤاد باشا من طرف آخر. باعتبارهم كانوا تحت جناح رشيد باشا، فعانوا من بعض الاضطهاد أثناء ابعاد هذا الأخير عن الوظائف الحكومية. وقد عبّر شناسي عن رأيه في كل وضع الدولة وأهمية وجود رشيد باشا في قصيدة كتبها في 1272ه/1856م بعد عودته من باريس جاء فيها:

عدالتك مصباح يحرسنا من انفجار القهر

لقد جعلتنا أحرارا، بينما كنا عبيدا للاستبداد

وكأننا كنا مقيدين في جهلنا

قانونك هو رسالة لعتق البشرية

قانونك يعرف السلطان حدوده (لويس، 2016، ص 175، 176).

4 - الفكر السياسي الإصلاحي للعثمانيين الجدد:

بعد تأسيس تحالف جمعية العثمانيين الجدد ونظرا لمطالبها التي لاقت تجاوبا كبيرا بين المثقفين العثمانيين، ونتيجة التطورات الحاصلة على الساحة السياسة الداخلية والخارجية للدولة، بدأت تنضم شخصيات وتيارات جديدة للتحالف، كالأميران العثمانيان مراد وعبد الحميد. وبعض الموظفين البارزين أمثال مدحت باشا، المعروف كرجل سياسة ومصلح نجح في إقامة إصلاحات واسعة في الولايات التي حكمها كبلغاريا وبغداد. إضافة للأمير المصري مصطفى فاضل باشا (1826-1875) الذي حرم عرش مصر، بعد أن حصل أخوه الخديوي إسماعيل على موافقة السلطان عبد العزيز في تغيير قانون الإرث، فأصبح من أكبر المعارضين ونفي إلى باريس بعد أن انتقد السياسة المالية لفؤاد باشا (Mardin, 2000, p. 27, 30). في المنفى بدأ مصطفى فاضل باشا نشاطا معارضا لسياسة الباب العالي ووجه وقتها رسالة للسلطان يقترح فيها إصلاحات دستورية من شأنها أن تنقذ الدولة من الوضع الذي أصبحت عليه. واجتمع من حوله أعضاء جمعية العثمانيين الشباب المتواجدين في باريس أمثال نامق كمال وضياء باشا وعلي سعاوي، فموّل جرائدهم التي عبّر فيها هؤلاء الشباب عن رِؤيتهم للإصلاح الذي يجب أن تتبناه الدولة، في الوقت الذي وجّهوا انتقادات لاذعة لسياسة علي باشا وفؤاد باشا، وإن كانت تصوراتهم لنظام الدولة وأساليبها تختلف من شخص إلى آخر .

فمبدأ نامق كمال قائم على أن ضمان استمرار الدولة لا تكفله سوى الحرية والعدالة، فرغم كل ما صدر عن الدولة من مراسيم إصلاح إلا أنها لم تستطيع وضع حد للتدخل الأجنبي، فهذه المراسيم اقتصرت على حماية المسيحيين ومنحهم امتيازات دون غيرهم من العثمانيين الذين مازالوا يرزحون تحت نظام حكم استبدادي. فالتنظيمات مجرد ذر رماد في أعين الغرب، وخلاص الدولة في حكومة دستورية برلمانية تراقب السلطان وحكومته، وتكفل حريات الأفراد ومساواتهم أمام القانون. ويرى أن هذه الإجراءات ستعيد إحياء التعاليم السياسية للدين الإسلامي الحنيف، الذي أقرّ الشورى كركن أساسي لحكم عادل يشرك كل الأمة فيه (كورزمان، 2019، ص 297، 298). كما كان يرى أن أزمة الدولة ليست سياسية، إنما اقتصادية ساهمت فيها بالدرجة الأولى التنظيمات، التي كانت فاشلة في المجال الاقتصادي وأهملت المؤسسات الاقتصادية. وزادت الأمور سوءا بفتح

أبواب الدولة أمام الرأسمال الأجنبي، والسماح للأجانب بتملك الأراضي، وألغت الضرائب عن السلع الأجنبية. فأضعفت الدولة ماليا واضطرت للاستدانة، ليصبح اقتصادها تحت رحمة الدول الأوروبية، ما أثر على المجتمع وبنيته (جواد العزاوي، 2003، ص 76).

أما ضياء باشا فبالرغم من تكوينه المحافظ، ومعارضته للكثير من إصلاحات الدولة خاصة تلك المتعلقة بمنح المساواة بين المسلمين والمسيحيين، إلا أنه كان متأثرا بالحكم الدستوري الغربي ومتحمسا لتطبيقه داخل الدولة العثمانية. وفي حوار خيالي جمعه مع السلطان عبد العزيز ألّفه وأطلق عليه اسم رؤيا عبّر عن آرائه هذه، وحاول إقناع السلطان أن الحكم النيابي وحده من سيضمن للسلطنة الاستمرار دون المساس بصلاحية السلطان (لويس، 2016، ص 177، 178). علاوة على محاولته ربط الحكم الدستوري دائما بأمثلة من التاريخ الإسلامي والفترة الراشدية؛ حيث كان الخليفة يعين عن طريق التشاور لهذا لا يرى أي تعارض بين الحكم النيابي وتعاليم الإسلام (Uçman, 2014, p. 124, 125).

بينما يرى سعاوي أن على الدولة العثمانية إن أرادت استعادة قوتها ومجدها، أن تتبنى الديمقراطية والمساواة بين كل الأعراق والطوائف، وهذا لا يتسنى إلا بتبني نظام برلماني يشبه نظام الشورى الذي أقره الإسلام. من خلال توسيع المجلس الأعلى للتنظيمات، وإقامة مجلس نواب ينتخب من طرف الشعب، يحق له مساءلة الوزراء عن إدارتهم لشؤون الدولة (كورزمان، 2019، ص 293، 294). ورغم ثقافته الدينية، إلا أنه كان من أوائل المفكرين الذين اقترحوا فصل الدين عن الدولة؛ إذ يرى أن الدولة لا تحكمها العلوم الكلامية كالشريعة والأدب، بل أساس السياسة هو الاقتصاد والأخلاق، وكان ينادي بنظام جمهوري(Ülken, 1992, p. 79) . أدت ازدواجية ثقافته بين ما هو إسلامي وما هو غربي إلى تناقض أفكاره، كما كان تهجمه على زملائه العثمانيين الجدد مثار سخطهم. ورغم أفكاره التي تدعو إلى اعتماد الدستور، إلا أنه لم يكن عضوا في تحريره بسبب بقائه في أوروبا أثناء صياغته.

شكّل العثمانيون الجدد أحد العناصر الهامة في حركة الإصلاح والتجديد، رغم التناقض الذي كان أهم سمات توجهاتهم السياسية. ففي الوقت الذي كانوا في طور التكوين البيروقراطي لتشكيل طبقة حاكمة واعدة، كانوا يتبنون فكرا معارضا للسلطة

العثمانية واصلاحاتها، وفي الوقت الذي كانوا يدافعون فيه عن قيم الإسلام وتقاليد الدولة العثمانية في وجه التغريب، كانوا يطالبون بتبني أفكار تحررية. وداخل حركة الشباب هذه نجد مجموعة متنوعة من الخلفيات والقناعات والتناقضات السياسية، ما يؤكد أن النظرية السياسية كنقطة انطلاق لم تكن ذات أهمية عندهم، فالهدف السياسي للعثمانيين الجدد هو حماية الدولة في إطار إصلاحي، عكس المعارضة الأوروبية التي قامت لتدمير نظام وإقامة آخر (koçak, 2021, pp. 414, 416). فحاولوا البحث عن صيغة سياسية جديدة لإخراج البلاد من الوضع الذي هي عليه والحفاظ عليها وعلى وحدتها، والحد من النظام السلطاني المطلق، فوجدوا أن النظام الدستوري هو الأقرب لمبتغاهم. ففصل السلطات وتشكيل الهيئات البرلمانية، وآليات تقنين سلطة الحكومة، وحده الكفيل بحفظ حقوق وحريات الأفراد. في نفس الوقت أكّدوا أن النظرية الغربية الدستورية لا تخالف النظرية السياسية الإسلامية التقليدية، لاسيما نامق كمال الذي أكّد أن مؤسسات الدولة الأصيلة قامت على فكرة فصل السلطات، فشكّل العلماء الهيئة التشريعية، بينما السلطة التنفيذية تولاها السلطان ووزراءه (Mardin, 2000, p. 310) ونظرا لانعدام وجود نموذج دستور إسلامي سابق اعتمدوا على الدساتير الغربية كالفرنسية، والبلجيكية، والبروسية، محاولين استنباط القوانين التي تتناسب وتقاليد الدولة العثمانية.

5 - إعلان الدستور ودور العثمانيين الجدد في تحريره:

مر علينا سابقا أن فكرة الدستور والحكم النيابي لم تكن جديدة في الإصلاحات والتنظيمات العثمانية، بيد أن كل هذه التنظيمات والإصلاحات الدستورية لم تتجسد لتشكل حكما دستوريا واضحا فيه فصل السلطات؛ إذ بقيت السلطة التنفيذية والتشريعية عادة في يد الحاكم. علاوة على أنها منحت حريات دينية ومدنية عديدة للطوائف المسيحية في الوقت الذي بقيت الأغلبية الإسلامية خاضعة لسلطة الدولة، مع انعدام تام لأي ركائز شعبية تقوم عليها السيادة العثمانية في التشريع، خاصة بعد الابتعاد عن الشريعة كمصدر للقوانين(Berkes, 1998, p. 200) . لهذا نجد نامق كمال في مقاله شورى قد تحسر لانعدام أي إصلاحات قانونية تخص المسلمين كتلك التي مست المسيحيين، فتساءل كيف يكون العبد حرا دون أن يكون قادرا على انتقاد الحكومة؟، ما

جعل الدول الأوروبية تعتبر مسلمي الدولة العثمانية جاهلين بقيمة الحرية مستسلمين للاستبداد (كورزمان، 2019، ص 300)

لأجل كل ما ذكرناه تبنت جمعية العثمانيين الجدد مطالبها الدستورية؛ إذ رأت أن التطبيق الحقيقي للحرية لا يكون إلا بتشكيل مجلس دستوري يمثل الشعب، وحكومة مسؤولة أمامه بشكل مباشر، وصلاحيات تحد من الحكم المطلق وتحقق النظام الليبيرالي. ولعلّ أول وثيقة بلورت هذه المطالب كانت رسالة الأمير مصطفى فاضل باشا للسلطان عبد العزيز عام 1282ه/1866م، فجاء فيها **" يا مولاي خذ بيد الدولة فجدد شبابها، وامدد إليها يد الدستور تنشلها من الفوضى، هب الأمة دستورا صحيح الجسم، رحيب الصدر.....دستورا يتساوى أمامه المسلمون والنصارى في الحقوق والواجبات.... ترد حجّة الذي يقول من أهل الغرب أن التآلف بين الغالب والمغلوب محال"** (فاضل باشا، 1922، ص 18). ترجم العثمانيون الجدد الرسالة في تركيا عام 1283ه/1867م، وساهمت في نشر فكرة الحكم الدستوري، خاصة أنها جاءت من شخصية بارزة رغم أن أفكار الرسالة لا تتوافق كلها مع أفكار العثمانيين الجدد، خاصة فيما يتعلق بالدين كمصدر للتشريع في الدولة (Mardin, 2000, pp. 276-281).

بعد هذا حمل نامق كمال مشعل الحرية، ولعب دورا فعالا في بلورة فكر النظام الدستوري وتبسيطه ومحاولة توليفه مع الشريعة الإسلامية، ومن خلال الصحافة بدأ حملة توعية ونشر للأفكار الدستورية بين مختلف أطياف المجتمع. غير أن رجل المرحلة ومن كان له فضل تجسيد وإقامة أول حكم دستوري في تركيا هو مدحت باشا، الذي تمكن من خلع السلطان عبد العزيز، ليتولى ابن أخيه مراد الخامس الحكم مدة ثلاثة أشهر. في هذه الفترة سارع بمعية أعضاء العثمانيين الجدد إلى صياغة الدستور (العزاوي جواد ، 2017، ص ص 98-100).

بدأ التحضير للدستور بعد أسبوع من تولي مراد الخامس الحكم؛ إذ اجتمع مدحت باشا ومعه مسودة الدستور -التي اتفق عليها مع كل من نامق وضياء باشا- بمجموعة من الشخصيات المرموقة في الدولة منهم شيخ الإسلام خير الله أفندي، وأحمد جودت باشا وزير العدل، ورئيس الأركان العسكرية سليمان باشا، والصدر الأعظم رشدي باشا، وقد عارض الكثير من الحاضرين الدستور. باعتبار معظم الرعايا في الأناضول أو

الروملي أميّين، لا يفقهون ما هي حقوقهم فكيف يمثلون الآخرين؟، إضافة لوجود طوائف دينية داخل المجالس المنتخبة قد يسبب تمرير قوانين مخالفة للشريعة، لهذه الأسباب طالب الصدر الأعظم بإعادة صياغة فرمان التنظيمات بدل الدستور. وبعد وصول المشاورات إلى طريق مسدود صاحبها تراجع الصحة العقلية للسلطان، دخل مدحت في مشاورات سرية مع عبد الحميد لاعتلاء العرش، خاصة أنّه رحّب بالإصلاحات الدستورية وأظهر دعمه لها (Berkes, 1998, pp. 227, 231).

في السابع من أكتوبر أمر عبد الحميد بإنشاء لجنة صياغة الدستور ترأسها مدحت باشا، وتشكلت من ثمان وعشرين عضو، منهم نامق كمال، ضياء باشا، أحمد جودت باشا، وسليمان باشا. فباشروا بعرض كل واحد فيهم لمسودة تلخّص أهم أفكاره للدستور، وكان عمل اللجنة مستقلا عن الحكومة (Shaw, 1977, p. 147)، كانت فرصة العثمانيين الجدد ليروا أفكارهم في حكم يمثل الشعب العثماني بكل طوائفه تتجسد، وكانت صحافة إسطنبول تغطي بشكل خاص المناقشات الرسمية الجارية حول الدستور. أما مدحت باشا فكان يتطلع لإنشاء المجلس العمومي قبل إعلان الدستور، ما جعل اللجنة تنشغل بوضع قوانين انتخاب النواب والقانون الداخلي للمجلس، بدل تركيزها على بنود الدستور. وفي ظل وجود اختلاف في الأفكار، وتضارب في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة، ثم بينهم وبين السلطان ووزرائه(Davison, 1997, pp. 147-154) . وأمام تسارع أحداث ثورات البلقان، وردود فعل المجتمع الأوروبي الذي أدان الدولة العثمانية، وتقصيرها في ضمان حريات المسيحيين، اضطر السلطان أن يدخل في مشاورات مع أعضاء لجنة تحضير الدستور، على رأسهم مدحت الذي عين صدرا أعظما في 19 ديسمبر. ليحصل على عدّة تنازلات في بنود تخص صلاحياته، ويقوم بالتوقيع على النص النهائي للدستور في 18ديسمبر، ويعلن صفوت باشا وزير خارجية الدولة يوم 23 ديسمبر 1876م عن بداية النظام الدستوري أمام وزراء خارجية الدول الأوروبية المجتمعين في إسطنبول (قلعجي، 1958، ص 54). بهذا يصبح السلطان عبد الحميد أول حاكم مسلم يتبنى دستورا من شأنه أن يحدد صلاحيات الحاكم، ويفصل بين السلطات ويتساوى فيه كل الرعية في الحقوق والواجبات أمام القانون، ويضع حدا للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة.

6 - أهم بنود الدستور وما توفر فيها من مطالب العثمانيين الجدد:

تشكل دستور 1876م من 119 مادة قسمت لاثنتا عشر مجموعة. فاشتملت الأولى على سبع بنود تؤكّد سيادة الدولة والسلطان، فاعتبرت الدولة جسما متكاملا يشمل كل الولايات ولا يقبل أي انقسام، كما ضمنت حقوق السلطان الدينية والزمنية. أما الثانية فتضمنت حقوق المواطنين؛ إذ يتساوى العثمانيون على اختلاف عقيدتهم أمام القوانين في الحقوق والواجبات، مع الإبقاء على الإسلام دينا للدولة، وضمان حرية المعتقد، والتعبير، والصحافة، والتعليم. تلتها مجموعة مواد حدّدت صلاحيات الهيئة التنفيذية المتمثلة في الوزراء، ومسؤولياتهم المباشرة أمام السلطان، ومجلسا المبعوثان والأعيان. ثم مواد خاصة بموظفي الدولة والمسؤوليات التي يقومون بها. تتبعها مجوعة من البنود خاصة بالهيئة التشريعية، ككيفية تشكيل مجلسي الدولة المبعوثان والأعيان، وتحديد صلاحياتهما وكيفية عقد دوراتهما، من ثم صلاحيات السلطان اتجاه هذه المجالس. أما المواد الموالية فتحدد صلاحيات المجالس القضائية، ومهمة المحاكم الشرعية. تليها مواد خاصة بالمالية وموازنتها. بعدها مواد خاصة بإدارة الولايات. وفي النهاية كانت هناك مواد متفرقة أبرزها اجبارية التعليم، وصلاحيات الهيئة التنفيذية في الحالات الضرورية منها المادة 113، إضافة لشروط تعديل الدستور (القانون الأساسي، 1908).

هكذا ولد الدستور في بيئة متشنجة بوجود ثورات انفصالية في الداخل، وضغط دبلوماسي والتلويح بالتدخل الأجنبي في شؤون الدولة في الخارج. ما أجبر العثمانيين الجدد وأعضاء لجنة الدستور للموافقة على مضض بمواد تضمن للسلطان كافة سلطاته المطلقة بدل الحد منها. فجاء الدستور ليمهد لحكم دستوري استبدادي قائم على قاعدة قانونية، فلم يكتف بتأكيد سلطة الحاكم بل وأضفي عليها الشرعية، ويعود هذا لدهاء عبد الحميد وأيضا لتباين الخلفية الثقافية والفكرية للعثمانيين الجدد وبقية أعضاء لجنة إعداد الدستور. فجاء في مذكرات السلطان عبد الحميد ما يوضح جزءا من هذا الاختلاف؛ حيث أشار إلى أن كلا من نامق كمال وضياء باشا وعابدين باشا أعدوا لائحة للدستور، في المقابل كتب كاتب سر السلطان لائحة، كما نجد لائحة أخرى أعدها سليمان باشا ناظر الحربية، لتصل أعداد المسودات لعشرين مسودة. ويعقب بقوله **"وأذكر أنه لم**

يكن بين هؤلاء السادة توافق أفكار قط" (مذكرات السلطان عبد الحميد، 1991، ص 81).

كما استفاد عبد الحميد ووزرائه من ضيق الوقت وظروف الدولة لتعديل وتمرير أفكارهم؛ إذ نجحوا في إبطال احدى وعشرين مادة متعلقة جلها بخضوع الحكومة، ووزرائها لرقابة مجلس النواب، وبهذا هدم الجزء الدستوري من النص. ولعلّ أكثر مادة خدمت السلطان بل ونسفت كل ما جاء في قوانين التنظيمات منذ عهد محمود الثاني، هي المادة 113 التي أعطت للحاكم الحق في نفي المعارضين من البلاد دون محاكمة. ورغم معارضة كل من مدحت ونامق وضياء لهذه التعديلات، خاصة وأن تجربتهم في المنفى كانت مريرة، بيد أن الأوضاع لم تسمح بمشاورات أكثر، فوافقوا على أمل الحصول على فرصة لتعديله مرة أخرى (قلعجي، 1958، ص 53),

في المقابل نجد أن هذا الدستور قد أكّد وبحزم على الحقوق الشخصية كحرية المعتقد والتعبير، وإلزامية التعليم المجاني، وحق انشاء الجمعيات التجارية، والحريات المدنية للرعايا بضمان الملكية، والسكن، والثروة الشخصية، كما التزم الدستور بالمحاكمة العادلة والعلنية دون تدخل من الإدارة للأشخاص. وفوق كل هذا أكّد على المساواة بين جميع الرعايا العثمانيين، بغض النظر عن دينهم، وعرقهم أمام القانون، وأن أعضاء مجلس النواب يمثلون كل العثمانيين، وليس فقط المنطقة التي انتخبتهم (Davison, 1997, p. 166). وبهذا نصت بنود أول تجربة دستورية عثمانية على ضمان الحقوق الطبيعية وحريات الأفراد، علاوة على تحقيق مبدأ فصل السلطات، وإنشاء هيئة منتخبة تمارس السلطة التشريعية، بينما فشل هدا الدستور في الحد من صلاحيات السلطان ومجلس الوزراء.

خاتمة:

كثير من المحللين السياسيين ووزراء الدول الأوروبية على رأسها روسيا اعتبرت دستور 1876م مجرد مكيدة من العثمانيين، للادعاء بأن الدولة تسير في مسار الإصلاح والحكم الدستوري، فجاء الدستور على ضوء كل هذه الاحداث كأنه منحة من السلطان بعد مصادقته عليه، بدل أن يكون نتاج تأطير من ممثلي الشعب. بيد أن المتتبع لمسار الإصلاحات والمعارضة ومطالبها، وتطور الأحداث في الدولة، كخلع السلطان عبد العزيز

لأجل الحكم الدستوري، يفهم أن الدستور كان نتيجة عمل سياسي وفكري مضني. سواء من الحكومة من خلال تلك الفرمانات التي حاولت إقامة حكم نيابي، أو من خلال المعارضة التي جنّدت كل نشاطها للقضاء على الاستبداد، ودفع السلطان لإعلان الدستور باعتباره الضامن لحقوق وحريات المواطن العثماني، ومن شأنه توحيد المجتمع بإزالة الحدود بين الطوائف الدينية والعرقية، وانصهارها في بوتقة المواطنة، وسد كل منافذ التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية .

وبهذا يكون العثمانيون الجدد أول معارضة سياسية داخل الدولة العثمانية تطالب بدستور، وتعمل جاهدة على تجسيده. واستطاعوا رؤية أفكارهم الغربية تتكيف مع التقاليد السياسية الإسلامية، وتتحقق أهدافهم في الوصول لإعلان أول دستور عثماني. ورغم قصر عمر هذا الدستور؛ فسرعان ما تم تعطيله وتعطيل عمل المجالس النيابية، بأمر من السلطان الذي رأى ضرورة ذلك لصالح الدولة، وغاب أعضاء العثمانيين الجدد من معترك النشاط السياسي، بعد نفيهم بعيدا عن إسطنبول. إلا أن التجربة ككل بقيت عالقة في ذهن مفكري الدولة ومثقفيها، الذين مثلوا حركة الأتراك الشباب وانبثق عنها حزب تركيا الفتاة، وحملوا مشعل المعارضة ومرامهم استعادة النظام الدستوري ليتحقق هذا بثورة 1908م.

قائمة المراجع:

احسان اوغلو, أكمل الدين. (1999). *الدولة العثمانية تاريخ وحضارة*. (صالح سعداوي، المترجمون) اسطنبول، تركيا: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية.

أرسلان, شكيب. (2008). *كتاب البيان عما شاهدت بالعيان وعمن شاهدت من الاعيان من اعلان الدستور العثماني الى الان* (الإصدار 01). (سوسن النجار نصر، المترجمون) الشوف، لبنان: الدار التقدمية.

العزاوي , قيس جواد:. (2003). *الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط* (الإصدار 02). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم.

العزاوي, قيس حواد:. (2017). *الدولة العثمانية من الخلافة إلى الانقلابات 1908-1913* (الإصدار 01). (عاصم عبد ربه، المترجمون) القاهرة، مصر: المركز القومي للترجمة.

القانون الأساسي. (1908). (امين الخوري، المترجمون) بيروت: المطبعة الأدبية.

الكيالي , عبد الوهاب وآخرون. (د.س). *موسوعة السياسة*. بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع.

اوزتونا, يلماز. (1990). *تاريخ الدولة العثمانية* (الإصدار 01). (عدنان سلمان محمود، المترجمون) اسطنبول، تركيا: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل.

زيادة, خالد. (2016). *تطور النظرة الاسلامية إلى اوروبا*. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

عبد الرحيم مصطفى, احمد. (1986). *في أصول التاريخ العثماني* (الإصدار 02). بيروت، لبنان: دار الشروق.

فاضل باشا, مصطفى. (1922). *من أمير إلى سلطان*. (أحمد فتحي زغلول باشا، المترجمون) القاهرة، مصر: المطبعة الرحمانية.

قلعجي, قدري. (1958). *مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين* (الإصدار 03). بيروت: دار العلم للملايين.

كوارترت, دونالد. (2004). *الدولة العثمانية 1700-1922* (الإصدار 01). (ايمن الارمنازي، المترجمون) الرياض، السعودية: مكتبة العبيكان.

كورزمان, تشارلز. (2019). *رواد التجديد في الإسلام1840-1940* (الإصدار 01). (إبراهيم واخرون عطية جمعة ، المترجمون) بيروت، لبنان: جسور للترجمة والنشر.

لويس, برنارد. (2016). *ظهور تركيا الحديثة* (الإصدار 01). (قاسم سامية محمد عبده قاسم، المترجمون) القاهرة، مصر: المركز القومي للترجمة.

مذكرات السلطان عبد الحميد (الإصدار 03). (1991). (محمد حرب، المترجمون) دمشق: دار القلم.

مونتران, روبير. (1992). *تاريخ الدولة العثمانية* (الإصدار 01). (بشير السباعي، المترجمون) القاهرة: دار الفكر للنشر والدراسات والتوزيع.

Akyıldız, A. (1998). Sened-i Ittifak'ın Ilk Tam Metni. *Islam Araştırmaları Dergis-i*,(02), 209-222.

Berkes, N. (1998). *The Development of Secularism in Turkey*. London, UK: Hurst and Company,.

Cevdet Paşa, A. (1953). *Tezakir 1-12*. (C. Baysun, Éd.) Ankara, turkiye: Türk Tarih Kurumu Rasimif. IV.

Çelik, H. (1993). *Ali Suavi*. Ankara, Turkiye: Kültür Bakanlığı,.

Davison, R. (1997). *Osmanlı Imparatorluğu'nda Reform 1856-1876* (éd. 01). (O. Akınhay, Trad.) Istanbu: Papirüs Yayınev.

Karaalioğlu, S. (1982). *Türk Edebiyatı Tarihi* (éd. 02). Istanbul, Turkiye: Inkilap ve Aka.

koçak, C. (2021). Transformation Through Constitution : Young Ottomans and the Kānûn-i Esâsî of 1876. Dans S. S. Kenan, *Dimention of Transformation in the Ottoman Empire From the Late Medieval Age to Modernity* (pp. 399-438). Leiden, Holland: Brill.

Kurgan, Ş. (1963). *Ziya Paşa* (éd. 02). Istanbul, Turkiye: Varlık Yayınevi.

Mardin, Ş. (2000). *The Genises of The Young Ottoman Thought.* New york, USA: Syracuse University Press.

Shaw, S. E. (1977). *History of Ottoman Empire And Modern Turkey* . New York, USA: Cambridge University Press.

Uçman, A. (2014). Tanzimat'tan Sonra Edebiyat ve Siyaset : Nâmik Kemal ve Ziya Paşa Örneği. *Türkiyat Mecmuası*(24), 113-128.

Uğurlu, S. (2010). Eklektik Bir Tanzimat Aydını Ali Suavï Efendi (1838-1878). *History Studies*,(02), 203-217.

Ülken, H. (1992)). *Türkye'de Çağdaş Düşünce Tarihi* (éd. 03). Istanbul, Turkiye.: Ülken Yayınları,.